طالت الصغار فقط والكبار في أمان.. والجمارك تؤكد

٧٠ ضبطاً حصيلة الحملة على البضائع المجهولة المصدر في حماة

| حماة- محمد أحمد خبازي

نظمت الدوريات المشتركة من حماية المستهلك والجمارك والأمن الجنائي وممثلي غرفتي التجارة والصناعة المكلفة بضبط المهربات منذ بداية الحملة حتى نهاية يوم أمس ٧٠ ضبطاً، تنفيذاً لقرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم ٣٩٧ تاريخ ٢٠١٨/٧/٨، والذي تطلب فيه مصادرة جميع المواد الغذائية وغير الغذائية المجهولة المصدر، وفي كل المحال، وإغلاقها لمدة شهر فوراً مهما كانت الكميات المعروضة.

وشملت الضبوط بسطات ومحال تجارية في حماة ومناطقها عثر فيها على موّاد عديدة مجهولة المصدر وسعودية وتركية المنشأ، ومنها شامبو ومكياج ومرتديلا ومشروب طاقة وزيوت وسمون نباتية وفطر ومشروبات روحية، حيث نظمت الضبوط بحق أصحابها واتخذت بحقهم الإجراءات القانونية.

وقد وصف نشطاء على مواقع التوصل الاجتماعي الحملة بأنها، ما هي إلاّ (هوشة عرب)، طالت أصحاب البسطات الفقراء الذين يعيلون أسرهم من مداخيلها ومنهم من يسدد أجور منازلهم المستأجرة بمبالغ خيالية، ومحال تجارية عادية، فيما المستودعات المعروفة في حماة ومناطقها وخصوصاً في بعض قرى ريف حماة الشمالي القريبة، والتي تغص بكل أنواع المهربات من المواد الغذائية وغير الغذائية والأجهزة الكهربائية، لم تطلها الحملة لكونها محمية أو مدعومة وعلى رأس أصحابها ريشة!

مصدر في الجمارك فضّل عدم كشف اسمه، بيّن لنا عندما نقلنا له ما يتداوله المواطنون في حماة ومناطقها ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، أن المواطنين معهم حق، ولكننا لا نملك إجابة عن هذه التساؤلات!

بتواطؤ مع موظفين للحصول على معلومات

ضبط أشخاص يزورون بطاقات صراف لسرقة الرواتب

| محمد منار حميجو

كشفت مصادر قضائية عن ضبط أشخاص يمتهنون تزوير بطاقات الصراف التي يتقاضى الموظفون بموجبها رواتبهم، مؤكدة أنه تم تزوير عشرات البطاقات بالتواطؤ مع موظفين في المصارف ساعدوهم في الحصول على البيانات الخاصة بهم.

وأوضحت المصادر أن المزورين كانوا يستخرجون هذه البطاقات ومن ثم أم إنهم يتقاضون رواتب الموظفين الذين حصلوا على معلومات تخصهم وإما بيعها، معتبرة أن هذه الجرائم خطرة باعتبار أنها تسرق أموال الموظفين ولو راتب شهر.

وأكدت المصادر أن هذه العصابات استغلوا أسماء موظفين في مناطق ساخنة لا يستطيعون قبض رواتبهم شهرياً وهذا تم بالتواطؤ مع موظفين في الحصول على المعلومات.

وفي الغضون كشفت المصادر عن ورود العديد من الحالات حول استغلال البعض لتجديد بطاقات الصراف ثم قبض رواتبه من دون علم أصحابها، مؤكدة أن هذا احتيال وهو من اختصاص محكمة الجنايات بحكم أنه جرم جنائي.

وروت المصادر إحدى الحالات التي وردت وهي أن شخصاً طلب من امرأة تجديد العديد من بطاقات أقاربها وبالفعل وافقت المرأة على ذلك وبعد تجديدها أوهم المرأة أنه لم ينجح في تجديدها على حين كان يتقاضى رواتب أقاربها ولم يتم كشف ذلك إلا بعد أشهر وقد تقاضى مبلغاً كبيراً.

وأشارت المصادر إلى أن هذه الجرائم ظهرت في شكل واضح خلال الأزمة باعتبار أن هناك العديد من الموظفين يقطنون في مناطق ساخنة وخصوصاً المتقاعدين ما سهل عمليات الاحتيال بشكل واضح.

وأكدت المصادر أن القضاء لن يتهاون في مثل هذه الجرائم لما فيها من سرقة واضحة لرواتب الموظفين إضافة إلى ارتكابهم جرائم الاحتيال والتزوير.

ورأت المصادر أن هناك العديد من جرائم التزوير ظهرت في ظل الأزمة منها تزوير الأوراق الرسمية لحاجة الكثير من المواطنين لهذه الأوراق، مشيرة إلى أن الوزارات المعنية ساهمت في ضبط هذه الجرائم مثل الداخلية والعدل بذلت مجهوداً كبيراً في عدم انتشار هذه الجرائم في المجتمع ونجحت إلى حد كبير في ذلك عبر ضبط الكثير من العصابات التي حاولت نشر التزوير واستغلال المواطنين.

وأوضحت المصادر أن قانون العقوبات تشدد كثيراً في جرائم التزوير واعتبر تزوير الأوراق الرسمية جنائية الوصف أي من اختصاص محاكم الجناية على حين غير الرسمية من اختصاص محاكم الجنح أي جنحية الوصف، مؤكدة أن جريمة التزوير عالمية عابرة للحدود أي أنه بإمكان العديد من العصابات ارتكاب جرائم التزوير في بلدان أخرى.

إعادة أعداد كبيرة من المهجرين من مراكز الإيواء إلى منازلهم

محافظ درعا لـ«الوطن»: الحكومة أمنت كامل احتياجات الأهالي

- اليوم اجتماع لدراسة تأهيل قرى حوران
- تأهيل وصيانة ٢٢ بئر ماء

| محمد راكان مصطفى

كشف محافظ درعا محمد خالد الهنوس عن إعادة أعداد كبيرة من المهجرين من مراكز الإيواء إلى منازلهم في القرى التي تم تحريرها من الجيش العربي السوري.

وبين الهنوس لـ«الوطن» أن المحافظة باشرت تجهيز مركز إيواء رئيسي في جباب قبل ١٠ أيام من بدء الأعمال القتالية، منوهاً بأنه تم اختيار المركز لقربه من الأوتستراد ومن دمشق.

وأوضح الهنوس أن المركز عبارة عن منتجع متضرر تمت إعادة تأهيله، وهو مكون من فندق وقبب كما تم نصب خيام، وتم تأمين كامل الخدمات والمياه للمقيمين، مشيراً إلى أنه وصل عدد المهجرين في المركز إلى ١٠ آلاف مهجر تمت إعادتهم إلى منازلهم في قراهم التي تم تحريرها أو تم إجراء مصالحات فيها، لافتاً إلى أنه تم السماح لمن يرغب من المهجرين في الذهاب والإقامة لدى أقاربهم في باقي المحافظات.

وأشار الهنوس إلى أن عدد المقيمين حالياً في مركز الإيواء الرئيسي ١٦٠ عائلة، كما وهناك ١٧٨ تقيم في مراكز إيواء مؤقت افتتحت في مدارس ومساجد في جباب، مؤكداً تأمين الخدمات كافة ووجود مركز صحي، وإضافة إلى تقديم سلات مساعدات يتم تقديم وجبة ساخنة يومياً لنحو ١٠٠٠ شخص يتم تحضيرها وتوزيعها بمساعدة الهلال الأحمر السوري.

وأكد الهنوس تأمين الحكومة لكامل الاحتياجات من مساعدات ودعم مادي، لافتاً إلى أنه منذ بدء الأعمال القتالية تم تسيير قوافل إغاثية تحوي مازوت وغازاً وطحيناً على جناح السرعة إلى القرى والبلدات، منوهاً بتشكيل ثلاث لجان خدمية، اللجنة الأولى للإغاثة ترافق الصليب الأحمر والهلال الأحمر، واللجنة الثانية مهمتها تأمين الخدمات من مازوت وبنزين وغاز للقرى والبلدات التي تم تحريرها حيث كان يتم حصر عدد السكان وعليه يتم تسيير قوافل الإغاثة إليها، إلا أنه وفي ضوء تسارع الأحداث والتحرير السريع لأغلب المناطق تم اتباع آلية جديدة إذ يقوم رؤساء البلديات بمراجعة المحافظة واستلام كامل احتياج بلدته بما يخفف الضغط ويسهل وصول المساعدات إلى الأهالي، واللجنة الثالثة مكونة من مديري التموين والحبوب والمطاحن والمخابز والمحروقات مهمتها متابعة عمل البلديات وحاجاتها خاصة الكهرباء.

وأوضح الهنوس بأن لجان الكشف عن الأضرار لم تباشر عملها بعد وبأن الأولوية حالياً لتأمين الاحتياجات والغذاء للأهالي في القرى والبلدات المحررة، مشيراً إلى وجود أفران تعمل وأفران معطلة تم البدء بإصلاحها، مؤكداً تأمين الخبز إلى المناطق التي ليس فيها أفران تعمل من أفران في مناطق أخرى ريثما يتم إصلاح الأفران ووضعها في الخدمة.

وكشف الهنوس عن تأهيل ٢٢ بئر ماء من إعادة إكساء وإصلاح وتأمين مضخات وتغذية كهربائية، منوهاً بأنه يتم العمل بشكل إسعافي على تأهيل بئر على الأقل في كل قرية لتأمين المياه للأهالي على أن يتم لاحقاً إصلاح باقي الآبار.

وأشار المحافظ إلى أن الأضرار في القرى في البنى التحتية والخدمية كبير ويحتاج إلى وقت لإصلاحه وإعادة تأهيله، معلناً عن اجتماع يعقد اليوم بحضور مديري المؤسسات الخدمية ورؤساء البلديات وممثلي غرفة التجارة والصناعة بهدف العمل التشاركي وتضافر الجهود في العمل بين جميع الفعاليات بما يساهم في سرعة تأهيل جميع القرى والبلدات مؤكداً تأمين جميع متطلبات من دعم ومعدات لإنجاز هذا العمل.

المحافظ يحض على الترشيح للانتخابات المحلية ومجلس السويداء يطالب بسحب السلاح

| السويداء- عبير صيموعة

بدأت نقاشات مجلس محافظة السويداء دورته الرابعة والأخيرة للمجلس الحالي بانتقادات شديدة لآلية استصدار البطاقة الإلكترونية للأسر كافة والأوراق المطلوبة والإجراءات الروتينية المرهقة بعد تعميم استخدامها على مادتي المازوت والغاز المنزلي، ما حمل المواطن أعباء مالية إضافية بغية استصدارها، مؤكدين عدم اقتناعهم بتلك البطاقة التي انطلقت فكرتها في السويداء لضمان وصول المواد بالتساوي للمواطنين وخاصة أن المواد حالياً من بنزين ومازوت وغاز باتت متوافرة ولا داعي لوجود البطاقة في الأصل لانتفاء التقنين الذي وجدت لأجله إلا إذا كانت هناك مصالح خاصة لبعض الجهات من وجود البطاقة الذكية (على حد قولهم).

كما ناقش الأعضاء قضية السلاح المنتشر بكثرة وخاصة ممن تسلح بطرق غير شرعية مطالبين بسحب السلاح والحسم الأمني والقبض على جميع الخارجين عن القانون من مهربين ومجرمين ممن عاثوا فساداً في أمن وأمان المحافظة وخاصة أنهم جميعاً باتوا معروفين وبالأسماء للجهات المعنية، مطالبين بمحاربة ظاهرة السرقة لأنها أدت إلى الفوضى والخلل الاجتماعي ومحاربة المرتزقة القائمين عليها،

بدوره محافظ السويداء عامر العشي أكد أن إلغاء البطاقة الذكية قرار مركزي وخارج صلاحيات المحافظة مع وعده بنقل مطالب المجلس إلى الجهات المختصة، لافتاً إلى أنه سيتم العمل على تخفيف وطأة الإجراءات الورقية المطلوبة لاستصدار البطاقة الذكية ومحاولة فتح نوافذ جديدة للمواطنين لتخفيف الازدحام.

كما شجع العشي على المشاركة الفعالة في الترشيح لانتخابات الإدارة المحلية لإنجاح الدورة الانتخابية القادمة بعد أن أشار بعض الأعضاء إلى عدم رغبتهم في خوض الانتخابات القادمة متذرعين بعدم تجاوب الوزارات المختصة مع مطالب المجلس أو وصول ردود غير مقنعة من تلك الوزارات حول ما يجري طرحه ضمن المجلس من مطالب.

البنزين بلون «بنفسجي»

وزير النفط لـ«الوطن»: اللون الجديد للبنزين لا يؤثر في المواصفات

- الحكومة صدقت على المشروع لضبط عمليات التهريب
- مدير مصفاة حمص: أجرينا جميع الاختبارات والتحاليل اللازمة

| فادي بك الشريف

كشف وزير النفط علي غانم لـ«الوطن» أنه تم إقرار مشروع اللون الجديد للبنزين من رئاسة مجلس الوزراء بعد موافقة جميع الجهات الوصائية وذلك لتغيير لون البنزين وإجراء تعديل على المواصفة عن طريق هيئة المواصفات والمقاييس.

وبيّن غانم أن الهدف من الإجراء الجديد هو تمييز اللون عن الدول المجاورة لمنع أي حالات تهريب ومنع إجراء نوع من الخلط على مادة البنزين عبر تحديد مواصفة جديدة بإضافة قرينة للمواصفة.

ولفت وزير النفط إلى أنه لا تغيير شاملاً للمواصفة إلا بقرينة اللون، مبيناً أن القرار له عوامل إيجابية ولا انعكاس سلبياً له على المواصفة ولا يشكل أي تأثير في هذه المواصفة، ولا يسبب الأمر أي شوائب.

وأكد غانم أنه بمجرد اعتماد القرينة الجديدة يتم تطبيقها على جميع المحطات والكازيات من وزارة النفط والثروة المعدنية، موضحاً أن قرينة اللون لا تؤثر في المواصفة الكيميائية لمادة البنزين وقرينة اللون هي الوحيدة التي سيتم تغييرها.

وأوضح غانم أن لجنة الطاقة المؤلفة من النفط والكهرباء والموارد المائية والنقل والصناعة أقرت بتعديل المواصفة من حيث قرينة اللون وتصدق عليها من رئيس مجلس الوزراء، والأمر بانتظار التعديل من هيئة المواصفات والمقاييس للحد من أي عمليات استغلال وتلاعب.

هذا وسيتم قريباً عقد اجتماع بين المعنيين في وزارة النفط والثروة المعنية وهيئة المواصفات والمقاييس لبت الموضوع بصورته النهائية عبر متابعة الموضوع من المختصين، علماً أن اللون المقترح هو «البنفسجي».

وقال غانم في تصريح له: إن ذلك يأتي ضمن توجيهات الحكومة في ضبط توزيع المشتقات النفطية، مشيراً إلى اتخاذ عدة خطوات للحد من ظاهر التهريب وذلك من خلال «قرينة اللون»، ذاكراً اعتماد الضبط الذكي من خلال البطاقة الذكية من خلال حركة المشتق النفطي «البنزين» وبقية المشتقات الأخرى من خلال الكميات الموجودة أو الموزعة للمواطنين، والموجودة في المحطات أو المستودعات المركزية.

ونوه وزير النفط بإجراء جديد يتضمن تطبيق الـ(جي بي إس) الذي يضبط حركة الصهاريج من خلال التنسيق مع مركز البحوث العلمية والوزارة قطعت شوطاً كبيراً في هذا الموضوع.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير مصفاة حمص علي طراف أن الإجراءات المتبعة جاءت لتمييز لون البنزين مقارنة مع الدول المجاورة وخاصة لبنان، مشيراً إلى أن البنزين كان يباع على أنه بنزين لبناني ويتم تهريبه وخلطه الأمر الذي يؤثر في الجانبين، ما اقتضى طرح حلول جديدة وسريعة.

ولفت طراف إلى إجراء جميع الاختبارات والتحاليل اللازمة لتغيير قرينة اللون، مع اقترح اللون البنفسجي بدلاً من الأصفر نظراً لاستحالة تطبقه على اعتبار أنه لون مركب غير متداول في مختلف الدول المجاورة.

المحافظ: تجمعات النازحين التي ليس فيها بلديات واقعها مرير!

تساؤلات عن موعد عودة الأهالي إلى الحجر الأسود ومطالبات لإعادة أبناء تجمع التضامن

| القنيطرة - خالد خالد

بينما كان الموظفون على رأس عملهم يزاولون مهامهم بمديراتهم في الحي الخدمي بمدينة البعث وسط سقوط القذائف، عقد مجلس محافظة القنيطرة دورته العادية الأخيرة في منطقة الكوم في مدرسة متعب البكر بعد قرار نقل الاجتماع من مديرية الصحة.

واستغرب عضو مجلس المحافظة عوني الفريج من بطء العمل في ترحيل الأنقاض والردميات من تجمع حجيرة، مبيناً أن «البوك» الذي تم فرزه لترحيل الانقاض من الحارات الضيقة معطل منذ نحو عشرين يوماً بسبب بطارية و«بنشرة» الدولاب، بينما طالب رشيد الضاهر بالسعي لإعادة أبناء تجمع التضامن «الجهة الجنوبية» وعددهم نحو ٢٠٠ أسرة إلى منازلهم بعد دحر الإرهاب منها.

وتساءل بسام هزاع الشرعبي العنزي عن التأخير في إعادة ترميم وتأهيل مدارس تجمع المعضمية وهو السبب في تأخر عودة الأهالي إلى منازلهم، وطالب أحمد العبدي بمعالجة معاناة تجمع السعادة الواقع شمال الكسوة الذي يفتقد أبسط الخدمات حيث إن التجمع يتبع إدارياً لمحافظة ريف دمشق وأبناؤه من القنيطرة.

وتساءل محمد حسن الدغيلة عن مفارقات نتائج الثانوية العامة وحصول نحو ٤٣٧ طالبا على علامة الصفر بالجغرافية و١٠٥ طلاب بالعلوم ولماذا تم تحميل هؤلاء الطلاب المسؤولية وعدم معاقبة المراقبين والمشرفين، إضافة إلى عدم صدور نتائج الاعتراض على النتائج حتى تاريخه بتربية القنيطرة وصدورها بباقي المحافظات، وتساءل رأفت البكار عن موعد عودة الأهالي إلى الحجر الأسود الذي يتبع إدارياً لريف دمشق وسكانه من القنيطرة وحقيقة إخضاعه للمرسوم ١٠.

وفي رده على تساؤلات الأعضاء أكد مدير تربية القنيطرة فوزات الصالح أن إعادة تأهيل مدارس المعضمية قيد الإعلان بكلفة ٩٠ مليوناً وستكون جاهزة للاستثمار خلال ٤٠ يوماً أي قبل موعد عودة الطلاب إلى الدراسة، أما بالنسبة لحصول الطلاب على علامة الصفر بالجغرافيا فهي نتيجة التشابه بالسؤال الثاني الخاص برسم الخريطة.

ولفت محافظ القنيطرة همام دبيات إلى إعداد خطة طموحة لعام ٢٠١٩ تلبي هموم المواطنين وتعوضهم عن الفجوة التي حدثت خلال الأزمة، مبيناً أن التأخر في تنفيذ خطة العام الحالي كان سببها عدم إجراء الكشوف اللازمة للمشاريع في موعدها وسيتم تلافي ذلك بخطة العام القادم.

وأشار دبيات إلى تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ المشاريع والكشف عليها والاطلاع على دفتر الشروط ومدى دقة التنفيذ بعد ملاحظة حالات الكسر في بعض العقود من قبل المقاولين على المشاريع المعلن عنها التي لا خلاف عليها، مشدداً على أنه لن يسمح بوجود خلل أو مخالفات في تنفيذ أي مشروع.

واعترف دبيات أن تجمعات النازحين التي لا يوجد فيها وحدات إدارية وتتبع لريف دمشق واقعها مرير وبحاجة إلى استنهاض، مؤكداً السعي والتواصل مع وزير الإدارة المحلية ومحافظ ريف دمشق لحضور أعضاء من مجلس القنيطرة جلسات مجلس ريف دمشق لعرض هموم تلك التجمعات التي تتبع إدارياً ريف دمشق.

وأكد المحافظ رغبة الكثير من القرى في المصالحة الوطنية بعد تحرير بلدة مسحرة المعقل الأول للإرهاب في القنيطرة وسوف تسير المصالحات بشكل جيد وبوتيرة كبيرة حفاظاً على أرواح المواطنين الآمنين.